الأمم المتحدة

A/71/967

الجمعية العامة

Distr.: General
30 June 2017
Arabic
Original: Russian

الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٨ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيانا أدلى به ممثل الاتحاد الروسي خلال الاجتماع السابع والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”مسائل أخرى“ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، في إطار البند ٦٨ (أ) من جدول الأعمال.

(*توقيع*) بيتر **إيلييتشيف**
القائم بالأعمال بالنيابة

070717 060717 17-10983 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان أدلى به ممثل الاتحاد الروسي في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ خلال الاجتماع السابع والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، "مسائل أخرى"

سيدي الرئيس،

نود أن نغتنم هذه الفرصة للتعليق على بعض جوانب عمل لجنة القضاء على التمييز العنصري، الهيئة الأقدم من بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وكما هو الحال في اجتماعات الدول الأطراف في معاهدات دولية أخرى لحقوق الإنسان التي عقدت في العام الماضي، تستند اقتراحاتنا وتعليقاتنا إلى تجربتنا الخاصة في التفاعل مع اللجنة.

أولا، نود أن نشير إلى أن الاتحاد الروسي يدعم عمل اللجنة ويرى أن أي محاولات لتضييق نطاق اختصاصها كما هو محدد في الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، بما في ذلك في تسوية المنازعات بين الدول الأطراف، أمر غير مقبول. ونحن مقتنعون بأن أحكام الاتفاقية المتعلقة بصلاحيات هذه اللجنة المتخصصة يجب أن تحترَم احتراما تاما، كما هو الشأن بالنسبة للمواد المتعلقة بحقوق إنسان محددة.

بيد أن ممارسات اللجنة أصبحت تثير بعض المشاكل. وفي رأينا، أصبح تعدد اللغات مؤخرا إحدى أكثر المسائل إلحاحا. وما يدعو للأسف هو أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تفسر تفسيرا مفرط التحرر أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ المعنون "تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان". وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأنه وفقا لهذه الوثيقة، ينبغي أن تكون الدول الأطراف قادرة على التفاعل مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، دون المساس بحق كل دولة من هذه الدول، بأي من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وكون الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تستخدم ثلاث لغات عمل رسمية لا يمنع من إدراج لغة رابعة، بناء على طلب الدولة المعنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي استخدام هذه اللغة ليس فقط أثناء حوار اللجنة مع وفد وطني مشترك بين الوزارات، ولكن أيضا أثناء الاجتماعات مع مؤسسات المجتمع المدني.

سيدي الرئيس،

في أوائل آب/أغسطس ٢٠١٧، سينظَر في التقريرين المرحليين الثالث والعشرين والرابع والعشرين للاتحاد الروسي عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال العنصرية في الدورة الثالثة والتسعين للجنة. وفي هذا الصدد، نتوقع أن تقدَّم خدمات الترجمة الفورية بالروسية في جميع مراحل تقديم التقريرين الروسيين. وإذا حدث خلاف ذلك، يمكن أن تنشأ حالة سيكون فيها على خبراء اللجنة أن يعتمدوا فقط على المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية، ولكن مواقف ممثلي المجتمع المدني الذين يعملون بصورة مباشرة في الميدان ستظل غير مسموعة.

وخلافا للهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات، لهذه اللجنة ممارسة مشكوك فيها بشكل كبير تتمثل في إرسال قائمة المواضيع المتصلة بالتقرير الدوري إلى الدولة المقدمة للتقرير قبل أقل من شهرين من العرض المقبل. ونتيجة لذلك، لا يتاح للوفد المشترك بين الوزارات الوقت الكافي لإعداد ردود موضوعية، وهذا يتنافى بشكل واضح مع هدف إقامة حوار بناء بين اللجنة والدولة المعنية.

سيدي الرئيس

في الختام، نود أن نسترعي الانتباه إلى المبادرة التي أطلقتها اللجنة لإنشاء فريق عامل واحد مشترك بين اللجان معني بالبلاغات الفردية. ما هي الأسس القانونية لهذا الاقتراح؟ فاستصواب هذه العملية أيضا مشكوك فيه بشكل كبير، نظرا لاختلاف المحتوى الفني والموضوعي للاتفاقيات ذات الصلة، وكذلك اختلاف أعداد الدول الأطراف فيها.

وشكرا لكم.